

الخاتمة

تعتبر الملكية الصناعية موضوع الساعة على الصعيد الوطني والدولي نظرا لدورها البالغ في التنمية الثقافية والاقتصادية، وازدهار المجتمعات وتطورها، لذا عنيت الدول بسن قوانين لتنظيمها، وردع كل معتد عليها، ولقد وجد الاعتداء عليها منذ القدم، غير أن إيجاد ضوابط قانونية كان وما يزال أمرا نسبيا بالنظر إلى المستجدات الحاصلة في العالم كالتحولات الكبرى للسوق والتوجهات السياسية الجديدة، لذا أخذت ظاهرة التقليد منحرجا خطيرا أثر سلبا على الفرد والمجتمع والاقتصاد.....

ومن منطلق النظرة الحديثة للإستراتيجية العالمية، وفي ظل العولمة والثورة التكنولوجية، يتعين على التشريعات، وبالأخص التشريع الجزائري أن يكون متأقلمًا مع المتطلبات الاقتصادية، فتحديث قوانين الملكية الصناعية وتعديلها أصبح أمرا حتميا أمام تفاقم ظاهرة التقليد، لذلك لا بد من رفع تحديات السوق العالمية، وتبني إصلاحات جذرية لتكريس حماية المبتكر عن طريق تشجيع الخلق والإبداع، وحماية المستهلك بغية تحسيسه بالأطمئنان اتجاه نوعية المنتجات الثقافية والاقتصادية لخلق ثقافة الاستهلاك لدى الفرد، لذا جاء قانون 2003 الذي عدل القوانين الخاصة بالملكية الصناعية.

وبناء عليه، فإن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أمر لا بد منه، فكلما تعطل هذا المسار كلما زادت معاناة الاقتصاد الوطني من الاضطرابات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يتعين على الجزائر تقييم اقتصادها تقييما يتماشى والآفاق العالمية، للتقليل من عواقب التجارة الحرة وعولمة الاقتصاد. الملاحظات التي تجدر الإشارة إليها ختامًا في هذا البحث هي:

- * ضرورة التنسيق مع المنظمات الدولية والعربية المعنية، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية التي من شأنها ضمان حماية حقوق الملكية الصناعية.
- * العمل على تطوير آليات حل و تسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الصناعية بصفة عامة.
- * الحث على نشر الوعي بأهمية الملكية الصناعية و بظورة ظاهرة التقليد وكل الاعتداءات الماسة بها، وتحديد حقوق ومسؤوليات حماية للمستهلك و المنتج على حد سواء.
- * تأهيل وتدريب الإطارات الذين لهم علاقة بالملكية الصناعية كالقضاة، المحامين، الخبراء، رجال الجمارك والشرطة وأعوان الرقابة.

وعلى التشريع الجزائري أن يسعى إلى:

- تفعيل دور و وظيفة الهيئات المتخصصة في مجال الملكية الصناعية كالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية عن طريق إيجاد هيئة إدارية لتسوية المنازعات على مستواه، وتفعيل نظام الفحص فيه.

* إحكام مراقبة المنافذ الحدودية وتشديد الرقابة على صادراتنا ووارداتنا.

* الإسراع في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأنها الضمانة المستقبلية لحماية الملكية الفكرية و الصناعية، والانضمام إلى اتفاقية ترانس التي توفر الحماية الأكبر لها.